

Distr.: General
31 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ١٢١ (هـ) من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات
الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهتان من الأمين
العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان المشترك الصادر عن المشاركين في الاجتماع
العام السابع الذي عقد بين ممثلين عن منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية والمؤسسات
المرتبطة بها في المقر، في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند الفرعي (هـ) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق
مجلس الأمن عملاً بالقرارين ١٦٣١ (٢٠٠٥) و ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، وبخاصة الفقرة ١٧ من
القرار ٨٠٩١ (٢٠٠٨).

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

البيان المشترك الصادر عن الاجتماع العام السابع المعقود بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، نيويورك

١ - عقد الاجتماع العام السابع بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأدلى بملاحظات استهلالية كل من بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة وإيرون لاروك، الأمين العام للجماعة الكاريبية. وشارك في رئاسة الاجتماع، الذي حظي بمشاركة واسعة من ممثلي منظومة الأمم المتحدة وممثلين من أمانة الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها، كل من مارتا دوغيت، رئيسة شعبة الأمريكتين التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، وكولين غراندرسون، الأمين العام المساعد للعلاقات الخارجية والمجتمعية في أمانة الجماعة الكاريبية. وأدلى بالملاحظات الختامية يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة.

٢ - وهنا الأمين العام للأمم المتحدة والجماعة الكاريبية بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشائها، ورحب بالفرصة المتاحة لتعزيز التعاون بين المنظمتين. ووجه الشكر إلى بلدان الجماعة الكاريبية على توليها الريادة في إذكاء الوعي على نطاق العالم بشأن تغير المناخ والتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد، ومسألة الأمراض غير المعدية. وأثنى على الجماعة الكاريبية لما اضطلعت به من دور خلال المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة. وأعرب الأمين العام مجددا عن القلق إزاء التحديات التي تواجهها المنطقة، من قبيل الآثار السلبية لتغير المناخ والجريمة المنظمة. وأكد على وجود شعور قوي بالتضامن في المنطقة، وأعرب عن امتنانه للجماعة الكاريبية لما تضطلع به من دور في الدفاع عن هايي. وأعرب عن ترحيبه بالنظر، في الاجتماع، في الآليات الراهنة المتاحة للأمم المتحدة للتعاون مع أمانة الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الشراكة القائمة بين المنظمتين.

٣ - وأعرب الأمين العام للجماعة الكاريبية عن تقديره للأمم المتحدة ووكالاتها على ما أبدته من تعاون وثيق مع المؤسسات التابعة للجماعة وفقا لأهداف محددة على الصعيد الإقليمي، وأكد من جديد أهمية اللقاءات التي تعقد مرة كل سنتين بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة لمعالجة المجالات ذات الأولوية، وهو ما من شأنه تحقيق فوائد ملموسة لمواطني الجماعة. وخاصة في وقت يفكر فيه العالم في مستقبل يتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية

ويجري التحضيرات اللازمة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما يكتسب أهمية قصوى في المنطقة. وشدد على أمن المواطن والأمراض غير المعدية وتغير المناخ باعتبارها من بين المجالات الحيوية التي أقامت فيها الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية شراكات مستمرة وبالغة الأهمية. وشدد على أهمية معاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدت تحت رعاية الأمم المتحدة، لا سيما الأحكام الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووجه الأمين العام الانتباه أيضا إلى أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي طال أمدها، والتي تفاقمّت بسبب الديون المرهقة، والانتقال من التمويل الإنمائي المباشر إلى التمويل الإنمائي بشروط ميسرة، الأمر الذي أدى إلى توقعات غير مبشرة بإمكانية تحقيق نمو في اقتصاد بلدان الجماعة الكاريبية. وفي ذلك الصدد، شدد على أهمية توفير تمويل كاف يمكن الاعتماد عليه والوصول إليه من أجل تحقيق التنمية، وتعميق التعاون بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة لبناء القدرات في مجال السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة في منطقة البحر الكاريبي.

٤ - وفي إطار الجهود المبذولة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي اتخذت منذ الاجتماع العام السادس، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المشاركون إلى عرض عن آلية التنسيق الجديدة للمساعدة البرنامجية التي تقدمها الأمم المتحدة في منطقة البحر الكاريبي. وقد أنشئت تلك الآلية لتكون بمثابة متابعة للاجتماع العام السادس، ويتولى قيادتها فريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي قام رئيسه، هيرالدو مونيوز، بتقديم إحاطة إلى المشاركين في الاجتماع.

٥ - وقد ظل فريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يجري مشاورات داخلية في سياق التحضير للعمل في شراكة مع أمانة الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها من أجل تحسين الاتساق والفعالية في الأنشطة المشتركة، وتحديد نهج يمكن اعتماده على الصعيد الإقليمي لمعالجة الاحتياجات والتحديات التي تواجهها منطقة البحر الكاريبي على وجه التحديد. ولتحقيق هذه الغاية، أعد الفريق تقريرين نوقشا في اجتماع عقد في جورجتاون، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بين مسؤولي الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. وقد اتفق الفريق وأمانة الجماعة الكاريبية على إجراء مزيد من المشاورات بشأن جملة أمور منها مجالات ثلاثة ذات أولوية للتعاون في المستقبل اقترحها الفريق، وهي: تغير المناخ والبيئة، وتعزيز المؤسسي، والأمن البشري. وأفادت الأمم المتحدة بأن أفرقة عاملة تقنية تابعة لكيانات ذات صلة في الأمم المتحدة قد أنشئت، وأنها كانت بصدد إعداد مقترحات للقيام بمبادرات مشتركة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من التقدم في المجالات ذات الأولوية، وتعزيز التعاون وتحسين الجهود الإنمائية في منطقة البحر الكاريبي.

ومن شأن تلك المبادرات أيضا أن تتيح فرصة للتحرك نحو تحقيق المزيد من العمل المتسق في الشراكة القائمة بين المنظمتين منذ فترة طويلة. واتفق الفريق والجماعة الكاريبية أيضا على العمل من أجل إجراء المزيد من المناقشات بشأن مجموعة من الأولويات، من قبيل الأمراض غير المعدية. ونوقشت أيضا المسائل المتعلقة باستدامة السياحة والنقل البري. واتفق الكيانان أيضا كذلك على القيام بدراسة مشتركة بشأن المستويات والطرائق المناسبة لإجراء المشاورات وتبادل المعلومات البالغة الأهمية.

٦ - في ضوء المجالات ذات الأولوية التي اتفقت بشأنها الأمم المتحدة وأمانة الجماعة الكاريبية على التعاون في إطار آلية التنسيق الجديدة، فقد كُرس، في الاجتماع العام السابع، جلسات محددة للحوار بشأن هذه المسائل. إضافة إلى ذلك، أولي اهتمام خاص لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وحالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام ٢٠١٤، والصلة بينهما. وفي ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قدمت أمينة محمد، المستشارة الخاصة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إحاطة إلى المشاركين في الاجتماع بشأن تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وكيفية المضي قدما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت الجماعة الكاريبية على مسألة التحديات التي تواجه البلدان الصغيرة الضعيفة المتوسطة الدخل، وعلى أهمية بناء القدرة على المقاومة لتحقيق التنمية المستدامة.

٧ - ومن المسائل الرئيسية الأخرى التي نوقشت بالتفصيل في الاجتماع، التحديات الإقليمية المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأمن المواطنين والأثر المترتب على الجريمة لدى الأطفال والشباب والنساء. وقدم عرض موجز لما ستقدمه الأمم المتحدة من دعم لاستراتيجية الجماعة الكاريبية في ما يتعلق بالجريمة والأمن لعام ٢٠١٣. إضافة إلى ذلك، تم التشديد على أهمية تعزيز التنمية الزراعية، واعتماد تدابير ترمي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة، علاوة على ما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من دور بالنسبة إلى التنمية، من خلال جملة أمور منها الشبكة الكاريبية للمعارف والتعلم، من حيث كونه أداة قوية وحفازة للتغيير ولتحقيق تنمية مستدامة.

٨ - وقدمت الجماعة الكاريبية معلومات مستكملة عن السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية، بما في ذلك النظم والمبادرات ذات الأولوية المتعلقة بالسوق والاقتصاد الموحدين التي تُتبع لتعزيز التنمية في المنطقة. وأكدت الجماعة الكاريبية على مسألة تحقيق نمو، والقيام بمبادرات على الصعيد الإقليمي للتصدي لبعض التحديات الإنمائية. ويتطلب هذا

الإطار الجديد للنمو والتنمية استراتيجية لتعبئة الموارد تؤكد أهمية مصادر التمويل غير التقليدية، وعلى برنامج للاستثمارات العامة، وهو ما من شأنه أن يطلق إمكانات النمو لدى القطاعات المستهدفة في منطقة الجماعة الكاريبية. وشرعت الجماعة الكاريبية أيضا في عملية لإدارة التغيير مدتها ثلاث سنوات، وهي عملية جديدة بأن تفضي إلى تحقيق تحولات في الأمانة العامة لتحظى بتركيز استراتيجي وقدرة على التنفيذ، وإلى وضع خطة استراتيجية خمسية للجماعة، وإجراء إصلاحات في المؤسسات الإقليمية.

٩ - وأقر المشاركون بأن الاجتماع العام السابع حقق هدفه في تعزيز الشراكة القائمة بين المنظمين، وتحديد السبل الكفيلة بتحقيق أكبر قدر من التقدم المحرز في مجالات التعاون ذات الأولوية.
